الملخص

يهدف البحث إلى استعراض تطور مفهوم المواطنة في الفكر السوسيولوجي ، باعتباره موضوعاً للجدل حول الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وهي الحقوق التي تعطي لكل فرد في كل مجتمع صفة المواطن، من خلال المشاركة الواعية في جو من الديمقراطية الحقيقية.

وجاء تشخيص للحالة الليبية في هذا البحث من الفترة الممتدة من الحكم العثماني وحتى أحداث 2011 فبراير، للوقوف على الحياة السياسة والاجتماعية، وانعكاسها على روح المواطنة فيها، مع ما شاهده الشعب خلالها من حركات ضد الاستبداد، وصراع من أجل حياة يسودها جو من الديمقراطية والسيادة.

وتوصل البحث إلى نتائج: ارتباط المواطنة بالعدالة والمساواة والحرية، أصبحت المواطنة في السنوات الأخيرة من المواضيع ذات الأهمية التي ترتبط بمسألة الهوية والانتماء، لا يمكن تصور نظام يحمي حقوق المواطن خارج نطاق الديمقراطية كنظام سياسي، جاء الواقع الليبي تشخيصا لهذه العلاقة، أن النموذجين الليبرالي والجمهوري وضعا تصوراً للمواطنة انطلاقا من معتقدهما الخاص، ولكنهما مكملون لبعضهما، أن كل النقاشات التي أثارها المفكرون حول المواطنة أعطت لأبعادها عمقاً ووضوحاً فلسفياً وحقوقياً وقانونياً وسياسياً.

تطور مفهوم المواطنة في الفكر السوسيولوجي

أولا: مقدمة في منهجية البحث

اكتسب مفهوم المواطنة اهتماما متزايدا وخاصة في الآونة الاخيرة لما لهذا المفهوم من قيمة مادية ومعنوية على مستوى الأفراد والجماعات، ولما له من قيمة تكرس الانتماء للوطن بما تؤصله من حقوق وواجبات، فالمواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته، وفق ما يتماشى مع المجتمع من شروط الانتماء، حيث يأتي الوعي بالمواطنة كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها ثقافة المجتمع وتعزز الوحدة الوطنية.

وتتوسط المواطنة العلاقة بين الدولة والأفراد، باعتبارها تجسيداً للحقوق الإنسانية الطبيعية التي تكفلها الدولة المدنية الديمقراطية، التي تكون فيها القوانين العمود الفقري لها. دولة الحريات والعدالة والمساواة، وعندما تقترن هذه المطالب بحقوق الأفراد تصبح الدولة ذات كيان ممثل لأفراده، أما في ظل نظام مستبد قاهر تصبح فيه الدولة دكتاتوراً تمارس القهر والاستبداد تتحول معه إلى كيان غاشم، يحدث معه الانفصال وعدم الانتماء بين الدولة والافراد، فالمواطن لا يعيش المواطنة، مما يؤثر في وعيه كمواطن وعلى مسئوليته تجاه هذا الوطن وعلى انتمائه وقبوله للآخر.

وتصبح مسألة الانتماء على المحك، فهو لا يتمتع بحقوقه؛ إذاً هو غير مسئول ولا يؤدي واجباته، ويرتهن الوطن للامبالاة وحتى الفرار منه نحو الهجرة عنه للبحث عن ملاذ أكثر أمناً يجد فيه إنسانيته المهدورة وحقوقه الضائعة.

إن الدول الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية وحرية التعبير والحريات كافة و تكفل لمواطنيها حقوقهم، لابد أن تكون أكثر الدول تقدما ورقيا، لأنها حتما ستنهض بأبنائها الذين تشربوا المواطنة وجسدوها في سلوكهم وجعلوا من نهضة بلدانهم مستقبلاً لأولادهم.

ولأهمية المواطنة غاية وهدفا أصبحت الدول تتسابق في تنشئة أبنائها على قيم المواطنة في جميع مؤسسات الدولة، وأصبحت التربية الوطنية منهجاً يدرس في الكثير من المدارس لتكون منهاج حياة وتسيطر على وجدان ابنائها قبل سلوكها ولتكون نبراساً يضيئ لهم درب النجاح والنهوض بالمجتمع.

إشكالية البحث

لعل ما نشاهده على الساحة السياسية الآن جدير بأن يلهمنا أهمية الموضوع المطروح، فالمواطنة سياسة اجتماعية واقتصادية، فهي مسألة انتماء وتجدر ونهوض وتقدم ومعول بناء ترتقي به الأمم نحو غد ومستقبل مشرق. إن المواطنة اليوم في ظل انتهاك حقوق الانسان أصبحت مجرد لفظ يتداوله المحللون السياسيون بهدف إظهار شدة الأزمة التي تعيشها هذه الدول، التي أصبحت فيها الفوضى الأمنية والسياسية هي المجال العام بدل أن يكون الحوار والنقاش للوصول للحلول هو المجال العام، فالمواطنة في الدولة الحديثة. هي مبدأها ومرتكزها وعمودها الفقري في النشأة والاستمرارية، في التكوين والبقاء، حيث لا وجود لمواطنة حقيقية ضمن النظام الشمولي الاستبدادي مهما حاول النظام أن يصبغ نفسه بصبغة ديمقراطية.(جمعة، 2006، ص26)

وعليه فإن البحث جاء للربط بين التاريخ السياسي والاجتماعي في علاقته بالمواطنة كمفهوم يعبر تعبيرا صريحاً على الحقوق والحريات المجتمعية. في إطار نظري وتاريخي للحالة السياسية الليبية في الفترة الممتدة من العهد العثماني وحتى ثورة السابع عشر من فبراير، أُريدَ من خلالها التعرض لهذا الواقع السياسي في علاقته بالمواطنة عبر هذه الفترة من تاريخ الدولة الليبية.

تصديقاً على أن الديمقراطية المزيفة التي تدعيها بعض الدول ذات النظام الشمولي لا يمكن أن تثمر مواطنين صالحين لأن فساد الدولة ينعكس على أفرادها فينسلخون عنها ليكون انفصالهم ماديا ومعنوياً. ففي المواطنة تفاعل، وبها يكون معنى الشعب وقيمة الأمة، فالمواطن هو صاحب المسئولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، وفي حسن تكوينه يكون العقل الذي يفكر به الوطن، والقلب الذي ينبض في الوطن، واليد التي تحرك بها الوطن ،والإرادة التي تصنع من الوطن قطراً يسير مع الأوطان الأخرى في إطار المرحلة الحضارية.(غلاب، 1998، ص62)

وتتابعاً مع الأحداث السياسية التي اجتاحت العالم، وزادت من الهوة بين الدول ومواطنيها، بغياب الحقوق المشروعة التي كفلتها الدساتير والناموس الطبيعي للأفراد والمواثيق الدولية التي ما فتئت شعوبُها تناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة، أن كان الشعب الليبي ضحية صراع سياسي طويل استمر ولا

زال، فمنذ عهود الاستعمار عبر التاريخ وحتى الآن، حيث يعيش الشعب معاناة الصراع السياسي الذي انعكس على حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولأهمية موضوع المواطنة على مستوى الفرد والجماعة وعلى مستوى المؤسسات والدول والتشريعات، أصبحت مسألة انتهاك الحقوق تُقابل باستهجان عالمي، فقد اصبحت حقوق الإنسان أمراً ملحا في مقابل هذه الانتهاكات والصراعات التي تحدث على مرأى ومسمع دولي، كان من شأنه غياب الانتماء وتزايد الهجرة واللجوء الجماعي، وغياب الحوار والتسامح والتعصب الذي يصل لحد الاعتداء على الآخر.

أهداف البحث وتساؤلاته

1- التعريف بمفهوم المواطنة.

2- التتبع التاريخي لمفهوم المواطنة في علاقة الشعوب بالنظم السياسية.

3- توضيح طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنة والديمقراطية للحالة الليبية.

ولتحقيق هذه الأهداف طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

1- ما المقصود بمفهوم المواطنة.

2- كيف تطور مفهوم المواطنة تاريخياً في علاقة الشعوب بالنظم السياسية.

3- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنة والديمقراطية للحالة الليبية.

المنهجية

اعتمدت الباحثة الأسلوب التاريخي لما يمتاز به من منهجية لا تقف عند حد الوصف، وإنما يقوم بالتحليل والتفسير العلمي، خاصة عند دراسة تطور النظم الاجتماعية، والتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية. وتمثلت مصادر البيانات في عينة رمزية من الكتابات والتقارير العربية والدولية حول مفهوم المواطنة

ثانيا: دراسات عن المواطنة

لقد تناول العديد من الباحثين المواطنة بالبحث والدراسة، انطلاقا من أهميتها على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد تنوعت الدراسات التي تربط متغير المواطنة بمتغيرات مختلفة باختلاف الهدف من هذه الدراسات، ولكن هذه الدراسات اتفقت من خلال نتائجها على أهمية المواطنة ودورها في تحقيق نهضة المجتمع من ناحية، وعلى الآثار السلبية التي قد تنجم عن القصور في تحقيق المواطنة الصالحة من ناحية أخرى، وفي هذا البحث سيتم التركيز على بعض الدراسات التي ارتبطت فيها المواطنة بالحقوق الاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص. فقد هدفت دراسة **منذر محمد عبيس** (2017) إلى معرفة دور الصحافيين العراقيين في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي، حيث تنطلق الدراسة من واقع التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع العراقي، متمثلة بتحديات أمنية وثقافية وتغير جدري مفاجئ بعد الغزو الأمريكي عام 2003، أدى إلى اختلال علاقة المجتمع الداخلية، من خلال تساؤل: ما دور الصحفيين العراقيين في تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع العراقي؟. واشتملت العينة على 450 مفردة. وتوصلت الدراسة لنتائج من ابرزها إسهامات الصحفيين العراقيين في التحذير من الطائفية والتأكيد على الهوية العراقية وتعزيز التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي باعتبارها مسئولية اجتماعية تجاه الجمهور العراقي.

وانطلقت دراسة **محمود علي أحمد الصغير** (2015) من تساؤل رئيس مفاده: هل لثورة 25 يناير دور في تفعيل قيم المواطنة النشطة لدى الشباب المصري. ثم أعقبها الباحث بتساؤلات فرعية تمثلت في: هل لثورة 25 يناير دور في تفعيل قيم المشاركة السياسية لدى الشباب المصري، وقيم الفردية والمساواة والولاء والانتماء للوطن والإحساس بالهوية، وهل هناك اختلافات في قيم المواطنة النشطة بين الشباب باختلاف البيئة من الريف إلى الحضر. وباستخدام منهج البيانات التاريخية المقارنة بين الريف والحضر، واستخدم استمارة الاستبيان. توصلت الدراسة لعدد من النتائج تمثلت في تراجع مستويات المواطنة وقيمها في المجتمع المصري قبل أحداث 25 يناير، وهو ما أدى إلى الدعوة للتغيير من خلال المظاهرات والاحتجاجات، كما توصلت إلى أن المواطنة النشطة قد تعززت بعد 25 يناير حيث أدرك المواطنون أهمية المشاركة النشطة والفعالة داخل المجتمع.

في حين أن دراسة **رشدي بوزكري** (2014) قد هدف الباحث منها طرح قراءة سياسية انطلقت من المواطنة كمفهوم تأسيسي في بناء الدولة القوية، ولأهمية هذه العلاقة لدى المختصين والباحثين في ميدان علم السياسة، ودراسة المواضيع التي ترتبط بالفرد في علاقته بالدولة، ومحاولة تقديم صورة لكيفية تطبيق

المواطنة داخل الدول بما يكسبها القوة. من خلال استقراء واقع المواطنة في الكويت وتفسيره ومحاولة التنبؤ بمستقبله. وتوصلت الدراسة لنتائج تتعلق بالمواطنة فهي تعمل على تحقيق تدبير وحكامة المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته، وتعمل على استمرار الدولة القوية والمجتمع من خلال تمكين المواطن من حقوقه والدولة من حقوقها، وهي تساهم في تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية للوطن، كما أن المواطنة تعزز من ثقة المواطن بالنفس وبقدراته الشخصية التي تمكنه من المشاركة بفاعلية في الوطن.

وهدفت دراسة صباح **حسن عبد الزبيدي**(2014) لفهم المواطنة في الحضارات القديمة (اليونانية والرومانية والإسلامية والعصر الحديث). والوقوف على طبيعة البحث العلمي في التعليم الجامعي عالميا وعربيا وعراقيا. والتعرف على طبيعة المجتمع العراقي الجديد بعد أحداث 2003/4/9. ثم التعرف على دور البحث في التعليم الجامعي العراقي في تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة لمكافحة الفساد بكل أشكاله الجديدة. واستخدام الباحث الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في أن البحث العلمي في الدول المتقدمة يحتل مكانة مرموقة إذ يرتبط بكل مفاصل الحياة. أما بالنسبة لإجراء البحوث العلمية من قبل الأستاذ الجامعي في البلاد العربية ومنها العراق، قد انصبت في تطوير المعرفة العلمية، ولكن هذه البحوث لم تساهم في خدمة المجتمع وتطويره، وأخيرا فإن إجراء البحث العلمي لم يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفساد وتعزيز المواطنة الصالحة وأركانها.

وهدفت دراسة **عصمت حسن العقل، حسن أحمد الحياري** (2014) للتعرف على دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتكونت عينة الدراسة من371 من أصل 1479 عضو هيئة تدريس في الكليات العلمية والانسانية في الجامعات الأردنية، وتم استخدام صحيفة استبيان في جمع البيانات، وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن أبرز قيم المواطنة التي تسعى الجامعات إلى ترسيخها لدى منسبيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هي الولاء والانتماء للوطن، وحب الوطن والحرص على أمنه واستقراره.

بينما اهتمت دراسة **وسام محمد جميل صقر** (2010) بالكشف عن انعكاس مفهوم الثقافة السياسية على مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطيني من خلال التعرف على الثقافة السياسية في إطارها العام. وتوضيح أهم العوامل التي ساعدت على تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية في مدلولها الخاص، والثقافة السياسية على المستوى العام للمجتمع، ومدى ارتباط ذلك بأبعاد وقيم المواطنة، واستخدمت الدراسة المنهج

التاريخي من خلال الكتب والدراسات السابقة والأبحاث العلمية للوقوف على الثقافة السياسية والفكر السياسي الفلسطيني عبر مراحل التاريخ لدراسته وتحليله. وجاءت النتائج بإيجاز أن التفافة السياسية الفلسطينية قد مرت بالعديد من المراحل التي أثرت وتأثرت بها بشكل كبير، فقد طغت عليها في كافة مراحلها ملامح الثقافة السياسية العربية من الشخصنة والعائلية والولاءات والعشائرية، وعدم الاعتراف بالتعددية، والاختلاف مع الآخر، والميل نحو السلطوية والبطريركية، وتغليب المصلحة الخاصة، وغياب التسامح. والميول نحو السلطوية. وتعدد المرجعيات، والشخصنة، والولاء التام للحزب وللنخب السياسية، والتعصب القبلي والحزبي.

– دراسة **Hymphreys** (2011) هدفت للتعرف إلى دور التعليم العالي في تنمية المواطنة الفعالة لدى الطلبة الجامعيين، وتمثل مجتمع الدراسة بطلبة جامعة لاتوانيا الدولية، وقد درس الباحث عينة مكونة من 921 طالبا وطالبة، باعتماد المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة لغرض المسح الميداني، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها إن طلبة الجامعات لديهم قيم واتجاهات تقود إلى مواطنة فعالة، وأن الطلبة الذين لديهم مفهوم الانتماء والتكافل يتوفر لديهم مشاركة إيجابية تجاه الآخرين، وأظهرت النتائج أيضاً أن برنامج تنمية القيادة يوعي الطلبة بالقيم والاتجاهات التي تحفزهم على القيام بالوعي بالذات كقيمة من قيمة المواطنة.

بينما هدفت دراسة **Martin and Yap**(2011) للتعرف إلى فهم الطلبة في سنغافورة للمواطنة من خلال المسارات التعليمية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المقابلة، وكان مجتمع الدراسة هم طلاب المدارس وكانت عينتها مكونة من 62 طالباً وطالبة موزعين على 16 مدرسة ثانوية. وأظهرت نتائج الدراسة تبايناً في فهم الطلبة لدورهم كمواطنين، وبينت أن الطلبة لديهم نقص في معرفة حقوقهم السياسية والديمقراطية، وأن جميع الطلبة وصفوا المواطنة من حيث مسئولياتهم الخاصة نحو الدولة، مثل إطاعة القوانين والمشاركة في التصويت، وبين بعضهم إن مفهوم المواطنة لديه هو المحافظة على بيئة نظيفة. وأما البعض الآخر فقد بين أن المواطن الصالح هو الذي يطيع قوانين بلاده وله مستوى عال من الثقة بالحكومة ومؤسساتها ودورها في تأمين الرفاه الاجتماعي للمواطنين.

ثالثا: مفهوم المواطنة

الوطنية تأتي بمعنى الحب Patriotism في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية.(بدوي،1982، ص60-62) أما المواطنة Citizenship هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، (الخليف واسماعيل، 2013، ص23) فقيم المواطنة تستمد قوتها من تجدرها في الوعي الإنساني، بماهي ثقافة الإنسانية في ارتباطها بالتراب والوطن والجماعة. فهي تمثل مجموعة القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه، بل ويضحى بنفسه في سبيل ذلك عند الضرورة (ريان، 1993، ص3)

وقد ورد عند الكثير من الباحثين ما مفاده أن مصطلح "مواطنة" هي من الكلمات المستحدثة من التراث الغربي الحديث، فهي تقابل كلمة "citizenchip"" في اللغة الإنكليزية، وكلمة "citoyenneté" في اللغة الفرنسية، والمشتقتان من كلمة "city" و "cite"، أما أصل مصطلح المواطنة فهو يوناني ويرجع لكلمة "politeia" المشتقة من كلمة "polis" وهي المدينة.(عبد الحي، 2018، ص33)

والمواطنة تعبير سياسي يمثل عند رواد الفكر السياسي الغربي معنى الإرادة العامة، كما جاء عند روسو أن المواطن هو كائن سياسي لا يعبر عن مصلحته الفردية بل عن المصلحة العامة، وهذه المصلحة العامة لا تتلخص في الإرادات الفردية، وإنما تتجاوزها. كتب روسو في ذلك يأخذ الشركاء معا اسم الشعب، ويُسمون خصوصا مواطنين كمشاركين في السيادة العامة، ورعايا كخاضعين لقوانين الدولة. (ولد يب، 2011 ، ص156)

وجاء في كتاب ما المواطنة لدومينيك شانبر وكريستيان باشولييه أن المواطنة هي مجموع المواطنين الذين يملكون السيادة، وهو ما يفسر العبارات والتراكيب المتداولة، مثل" المواطن ملك" "المواطن هو السيد" فالمواطنة حديثا هي أساس الرباط الاجتماعي، فلم يعد الرباط في المجتمع الديمقراطي الحديث دينيا أو سلاليا وإنما سياسيا.(شنابر وباشولييه، 2016، ص11)

ومن ذلك ما تشير إليه دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وتؤكد على أن المواطنة تدل ضمنا على

مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، كما أنها تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.(عامر، 2011، ص 10) وهو ما يعني أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة في غياب الدولة، أو في ظروف الاحتلال، أو في ظل دولة تشهد أشكالًا من التحلل، أو لا تحتفظ بقدرتها على تطبيق القانون.(عمار، 2014 ، ص7) وفي إطار الحقوق والواجبات المواطنية، قال الماركيز "دو كلارمون لودوف" de Clermont Lodeve في الرابع من أغسطس / آب 1789 إن الواجبات تتولد بشكل طبيعي من حقوق المواطن. فهي كما عرفها مركز التربية الوطنية Center For Civic Education,1998 بأنها العضوية في الجماعة السياسية، وبذلك فالمواطنة هي أيضا العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسئوليات.(بن شمس،2017، ص42)

ويمكن النظر للمواطنة في إطار المجال العام المدني، يقومون بإدارة شئونهم من خلال الأحزاب والنقابات وعديد التنظيمات الوسيطة، هذا التضافر الذي سماه "توكفيل" "فن الترابط" Art Of Association أو "فن الاجتماع"، وهو الذي يدعم المجتمع المدني الذي يمثل بنية أساسية للنظام الديمقراطي.(الشاهر، 2017 ، ص195)

رابعا: التاريخ الاجتماعي للعلاقة بين الشعوب والنظم السياسية

المواطنة مصطلح سياسي حي ومتحرك يتطور مع التاريخ، ولذلك يصعب تحديد تعريف جامع وثابت لها، إلا أنه يمكن تقديمُ تعريف عام يتمثل في المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع صلب الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.(شقير وفراوس، 2014، ص12)

لقد اقترن تاريخ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدالة والمساواة والإنصاف، وذلك قبل أن يستقر في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية. فقد اقترن مبدأ المواطنة بالحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين، مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين، وأسهمت تلك الحضارات بما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح

المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري.(الدجاني، 1999، ص5) ولذلك فقد جاء أن أقرب معنى للمواطنة هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له انطلاقاً من النزعة الإنسانية للفكر السياسي اليوناني الذي أنتج جملة فلسفات إنسانية تنطلق من الإيمان بجمال الحياة ووجوب الاستمتاع بها.(ثروت عكاشة، 1990، ص18–19)"وقد أوجب "بركليس" المشاركة السياسية، وأن الديمقراطية في أثينا لا ترتكز في أيدي قلة من المواطنين، ولكن في أيدي المواطنين جميعاً. (إسماعيل،2001، ص22)

وعُد المجتمع الإغريقي نموذجاً للمواطنة والديمقراطية عند أغلب المفكرين. فقد تمحورت المواطنة في هذا المجتمع حول حق المشاركة في إدارة شؤون المدينة، وتأسست هذه المشاركة ضمن الجماعة السياسية للمواطنين على مبدأ أساسي للمساواة، فكل المواطنين يتساوون أمام القانون ويتمتعون بسلطة تدخل متساوية في القرارات الجماعية. كما تحددت عبر الجمع بين عنصر إقليمي شخصي هي القدرة على المشاركة في إدارة شؤون الدولة، إلا أنها تفترض الانتماء إلى قواعد المدينة.(ولد يب،2011، ص90) وهي رؤية تفترض مقومات المواطنة بالمفهوم الإغريقي الذي يحرم شرائح معينة من الحقوق السياسية مثل النساء والعبيد. باعتبارهم ليسوا من المواطنين.

وعليه تُرجمت الديمقراطية الأثنية والقواعد المؤسسة لهذه الجماعة وتحددت من خلالها فكرة المواطنة وشروط اكتسابها وممارستها. وكانت هذه الديمقراطية مباشرة لجماعة من المواطنين يتمتع كل واحد منهم بحق المشاركة في مجلس الشعب والتعبير عن رأيه بحرية على الأغوار Agora.(ولد يب،2011، ص90) فهم "سكان المدينة" يبدون بشكل ما متشابهين. هذا التشابه يؤسس وحدة المدينة Polis، ذلك أن اليونانيين يرون أن الأشباه فقط هم الذين يمكن أن تجمعهم مشاعر أخوة وود في جماعة واحدة، بذا يأخذ الرابط بين الإنسان والإنسان في إطار المدينة شكل العلاقة التبادلية القابلة للانعكاس، التي تحل محل صلات الخضوع والهيمنة. وترتيباً على ذلك فإن كل المشاركين في الدولة يمكنهم اعتبار أنفسهم متماثلين وبشكل أكثر تجريداً متساوين ونظراء.(شنابر وباشولييه، 2016، ص12 – 13) لقد كانت مظاهر المواطنة تتبدى في احترام القوانين لديهم، ورغم أن الفكر اليوناني يعد بإجماع المؤرخين الأساس في ظهور هذا المفهوم بتطبيقاته القانونية، إلا أن حيز المواطنة اليونانية لم يشمل طبقات عُدت خارج المواطنة كالعبيد والنساء، مما يجعل منها مواطنة منقوصة، أنها لا تقف من جميع شرائح المجتمع على قدم المساواة .

أما المواطنة الرومانية فقد كانت على العكس من المواطنة الأثنية، كانت اندماجية وعُممت تماما بعد مرسوم "كاركالا" Ledit de Caracalla سنة 212 ميلادية، مع ما اقترن بها من شرط أساسي لأولوية الإرادة الشعبية، وهو امتناع الشعب عن ممارسة أية صلاحية أو سلطة من شأنها أن تقلب النظام الاجتماعي(ولد يب،2011، ص91) ويعتقد أحد الباحثين وهو Graham Smith أن السبب في هذه البراغماتية في السياسة الرومانية تجاه المواطنة يعود إلى رغبة السلطة في تعزيز الولاء لروما، إذ أن مفهوم المواطنة لم يعد له ارتباط بالمشاركة السياسية كما كان الحال في المدن اليونانية، وإنما ارتبط بالواجب العام (المسئوليات) مثل الخدمة العسكرية ودفع الضرائب.(لبوز، 2018 ، ص23)

وعلى مدى قرون، اعتباراً من القرن السادس عشر ومولد الدولة الحديثة كان أحد الاهتمامات الرئيسة للحاكمين يرمي إلى تدجين الرأي العام؛ فالخوف من الكثرة يدعو إلى الإحاطة بجماهير معرضة للانفعالات أكثر مما هي عرضة للرشد.(ريتور، 2008، ص31) والواقع أن التحولات الفكرية التي شهدها عصر النهضة الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مقترناً بثلاثة أشياء أولها– الاصلاح الديني على يد "مارتن لوثر". وثانيها– الحركة الانسانية النهضوية التي تمثلت في العودة للآداب القديمة. وثالثها– الاكتشافات العلمية الكبرى.(لبوز، 2018، ص23) وقد عُدت المواطنة في عصر النهضة استمرار الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية والجماعية وتقنينها ضد تعسف الملوك وأجهزة الدولة، ومن ذلك أن ملك انجلترا (جون سارتير) أصدر ميثاق الشرف الأعظم (ماجناكارتا) الذي ضمن – ودائما للرجال الأحرار فقط– مجموعة من الحقوق، ونص على تقييد حق الملك في التصرف في أموال البلاد، وعلى تجريم القرارات العدوانية التي تصدر عنه، ثم تدعمت حقوق المواطن في انجلترا، بنصوص جديدة هي (عريضة الحقوق 1628) (قانون 1679) الذي منع كل أشكال الاعتقال التعسفي، ثم (إعلان الحقوق 1689) الذي يعتبر الأساس الأول للدستور الإنجليزي.(بن شمس، 2017، ص45) ثم أصبح مفهوم المواطنة في عصر التنوير يحظى باهتمام فلاسفة أشهرهم في الفكر الاجتماعي والسياسي "هوبز ولوك وروسو"، الذين أصبحت المواطنة عندهم ذات محتوى ومغزى نظري واسع رغم اختلافهم في تناولها، ولكن كانت لهم الأسبقية في مفهومها الحديث، والاتفاق على آلية ديمقراطية تحكم علاقة الأفراد فيما بينهم استناداً إلى القانون الذي يساوي بين الجميع.(لبوز، 2018، ص23) ثم أعقبه ظهور مجال نقدي عام، تجسد في أوروبا اعتباراً من القرنين السابع عشر والثامن عشر، ففي المجالات السياسية، صار ذكر الجمهور موضوع ولع حقيقي.(ريتور، 2008، ص33) فبعد حصول الثورة الامريكية وإعلان الاستقلال عام

1779 التي أرست نموذج الدولة الديمقراطية ذات الدستور الذي يُعطي المواطنين موقعاً مقرراً في شؤون الوطن، أورد مندوبو الولايات المتحدة في وثيقة المستقبل أن الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة حقوق طبيعية للناس .. ولتأمين هذه الحقوق تكونت حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم، فإذا قامت أية حكومة لتقضي على هذه الحاجات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها، أو يلغيها ويقيم مكانها حكومة جديدة.(خالد، 1974، ص67) وكذلك الحال في فرنسا، مع المد التنويري ودعم فرنسا لحرب استقلال الولايات المتحدة، إلى جانب سخط الشعب على الملكية المستبدة في عهد "لويس" السادس عشر واقترانها بالأزمة المالية وامتلاء سجن الباستيل بالمفكرين والكتاب، كلها عوامل مهدت لقيام الثورة الفرنسية عام 1789 وعلى أثرها تم إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26/آب/1789 بعد إقراره من ممثلي الشعب الفرنسي في الجمعية الوطنية. وقد احتوى هذا الاعلان مادة نصت على أنه يولد الناس أحرارا ومتساوين في الحقوق ويبقون كذلك.(هادي، 2005، ص27– 28)

وفي القرن التاسع عشر أخذ المفهوم بالتطور، ولقد ساهمت في هذا التطور تكوين الدولة القومية الحديثة. والمشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً. وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات.(الكواري، 2001، ص25) إن هذه العوامل قد عملت على نقل المواطنة من المفهوم التقليدي ذي الجدور الإغريقية والرومانية، إلى المفهوم الحديث لها، الذي تبلور بجلاء معظم القرن العشرين، والذي استند إلى أفكار عصر النهضة والتنوير ومبادئ حقوق الإنسان، واعتماد الشعب مصدراً للسلطات، وهكذا أصبح أحد الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية.(الكواري، 2001، ص29) ولأن قضيةَ المواطنة محورٌ أساسيٌ في النظرية والممارسة للديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع، ومدى وعي المواطنين وحرصهم على اداء هذه الحقوق والواجبات.

ويشار أن البداية الكلاسيكية لمناقشة فكرة المواطنة جاءت في التحليل السوسيولوجي – التاريخي الذي وضعه "توماس همفري مارشال" Thomas Humphrey Marshall مبيناً أنها تتألف من الحقوق المدنية وتشمل– حرية الشخص وحرية الكلام والتفكير والمعتقد، وحق الملكية والحق في العدالة.(ناش،2013، ص290) ثم الحقوق السياسية فتشمل الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية، كعضو من مؤسسة ممنوحة سلطة سياسية، ويترتب عليها أن للمواطنين الحق شخصيا أو بواسطة من ينوب عنهم في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف الحكومية.(ولد يب، 2011، ص50) واخيراً الحقوق

الاجتماعية– وقد أشار فيه إلى المجال الاجتماعي كله بدءاً من حق المشاركة في القليل من الرفاهية الاقتصادية والأمن، إلى حق المشاركة بصورة كاملة في الإرث الاجتماعي والحياة، حياة كائن متمدن وفقاً للمعايير السائدة.(ناش،2013، ص291)

خامسا: مقاربات نظرية عن مفهوم المواطنة

إن نظريات المواطنة تفترض بالضرورة فرد مساحة للخوض في بداية النشأة الأولى لفكرة الحرية والتي ارتبطت بنظرية العقد الاجتماعي والتي تأسست بناء عليها الدولة المدنية وسلطة الدولة، وفي المقابل ما يتمتع به الأفراد من حيز الحرية، فالمواطنة هي نقطة الالتقاء بين مشاعرنا الخاصة وتلك القيم والقواعد المتعلقة بالأنسنة

وترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى عهد السفسطائيين اليونان والتي كانت شائعة في القرون الوسطى واستمرت في الفكر الأوروبي حتى نهاية القرن الثامن عشر(نصر، 1981، ص71) والتي ذهب منظروها إلى افتراض المدنية لإنهاء حالة الفوضى الأولى والتي أدت إلى حرب الكل ضد الكل كما ينظر إليها "هوبز"، فالمجتمع كما يراه هوبز قبل تعيين السيادة ليس سوى جمهرة من الناس لا نظام عندهم ولا قانون يسري عليهم، وإنما تكون فقط حين تعاهد الناس فيما بينهم على أن يختاروا رئيسا أعلى تتمثل فيه إرادتهم وتتوحد رغباتهم.(نصر، 1981، ص72) فقد عمل "هوبز" على اختزال كل الإرادات في إرادة واحدة هي إرادة الدولة، في شخص فرد أو جماعة بيدها سلطة سن القوانين، بحكم امتلاكه السيادة المطلقة، الأمر الذي جعل "هوبز" ينتقل من واقع متطرف تمثل في الفوضى العارمة إلى حل تنظيري متطرف تمثل في الاستبداد المطلق الذي يدعو بالضرورة إلى انتفاء الحرية لأجل الأمن، وهي حالة من التعاقد بالتمثيل المطلق لحاكم فرد لتحقيق العدالة. الأمر الذي يختلف فيه مع "لوك وروسو" في عدم اعتباره الأفراد مواطنين بل مجرد رعايا. وردا على موقف "هوبز" المتطرف نجد أن الكثيرين قابلوا وَأْدَهُ للحرية في مقابل الأمان بالنفور، فقد عبر "بنجامين فرانكلين" بإيجاز بليغ عن أهمية الحرية والإلحاح عليها قائلا: إن هؤلاء الذين يتخلون عن حريتهم الأساسية لشراء أمان مؤقت، لا يستحقون لا الحرية ولا الأمان.(هايك، 1994، ص135)

وكان "جون لوك" 1704 –1632 J .Locke وهو أحد الرواد المؤسسين والأب الشرعي للديمقراطية الليبرالية قد أولى أهمية قصوى "للقانون الطبيعي" الذي يمثل صورة الحقوق الطبيعية للإنسان بوصفه

تعبيراً عن الروح الليبرالية الأصيلة.(قنصوة،2007، ص9) لقد صاغ "جون لوك" نظرية العقد الاجتماعي وفق منطلق ليبرالي، فحالة الطبيعة – بحسبه– حقوق طبيعية هي الحرية الفردية والملكية الخاصة، إذ تتأسس الدولة لضمان حالة الطبيعة المتميزة بامتلاك الجميع لحقوقهم الطبيعية.(ولد يب، 2011، ص 94-25) بينما على عكسهما اعتبر "روسو" السيادة تعبيراً عن ممارسة الإرادة العامة، وإلى أن المواطنة تفترض عقدا اجتماعيا يربط بين مواطني الجماعة الواحدة، كتب في هذا الصدد يقول: ليضع كل واحد منا شخصه وكامل قوته في خدمة الإرادة العامة، وسنجد أن كل عضو يمثل جزءًا من الكل

(Rousseau 1966, p55 a 52)

فالمواطنة وفق "روسو" هي مثل الأمة كيان غير قابل للتقسيم يجب تنظيمها وضمانها بواسطة دولة مركزية تعبر عن الإرادة العامة التي توحد المجتمع.(شنابر وباشولييه، 2016، ص48) فالسلطة والمشاركة فيها تخضع – كما يراها روسو– للإرادة العامة التي هي إرادة المواطنين، فيمتزج الكيانان– الأفراد والهيئة السياسية– في كيان واحد، وتصبح المواطنة هذه الكلية التي تمتزج فيها الكيانات الفردية في انتماء إرادي غير قسري، فهم بإرادتهم يخضعون للجمع، ويصبح الخضوع للقانون الذي امتثل له تعبيراً عن الحرية، التي تعبر عنه من خلال تعبير القانون عن ارادته.

فالحرية المتمثلة في طاعة القانون الذي سنناه لأنفسنا – كما يرى "روسو"– وتتبدى بالمعنى الأخلاقي، على أنها التزام نابع من ذات سيدة على نفسها، وعندئذ يتحقق المعنى السياسي التعاقدي المعبر عن الإرادة العامة التي يغدو الناس بتحققها مواطنين... أحراراً.(محمود، 2014، ص100)

ويمكن أن نجد الخطوط الرئيسة للمفهوم الليبرالي حول المواطنة في النص الكلاسيكي الذي كتبه مارشال في نظريته عن تطور المواطنة في إنجلترا في محاضرة شهيرة تحت عنوان "المواطنة والطبقة الاجتماعية"، في عام 1949، حيث عرف مارشال المواطنة بأنها مكانة قانونية تضمن المساواة لكافة المواطنين، وهي تتكون من ثلاثة عناصر: الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية. (المعمري، ص5) ولكن هذه النظرية لمارشال انتقدت نظراً لرؤيتها المجتمع في شكل متجانس واعتبارها أنهم أفراد لهم حقوق متساوية، وتسويغها للحقوق على حساب الواجبات.

وتمخض الفكر الحقوقي عن كتاب نظرية العدالة لجون رولز 1971 Rawls الذي يمثل تيار الليبرالية السياسية التي تسعى لبناء نظرية للعدالة، فهي فكرة العدالة التي يتقاسمها المواطنون في مجتمع تعددي

يؤمنون بقيم مشتركة بين الجميع يضمن الحد الأدنى والحد الاقصى للحياة السعيدة.(كورتينا، 2015، ص23– 25) وينطلق رولز من فكرة التعددية أو واقع التعددية بقوله إن تنوع المذاهب الدينية والفلسفية والأخلاقية الشاملة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة ليس مجرد وضع تاريخي ينتهى بسرعة، بل هو سمة دائمة من سمات الثقافة العامة للديمقراطية، وعلى هذا الاساس يسعى رولز إلى رسم خطوط مفهوم سياسي للعدالة يُمكن اختباره ومناقشته من قبل المواطنين كافة مهما كانت مواقعهم الاجتماعية أو أهدافهم ومصالحهم الأكثر خصوصية أو آراؤهم الدينية والفلسفية أو الأخلاقية.(الربيعي،2016، ص6) فالمواطنون في المذهب الليبرالي الرولزي هم قادرون على تخطي مصالحهم الخاصة واتفاقهم حول مبادئ العدالة التي تحكم ترتيباتهم السياسية، فالحرية الشخصية في القيم الخاصة شأن خاص لا يضر بمبادئ الخير الكلي للمواطنين الآخرين، فللمواطنة الأولوية، فالذي تعنيه المواطنة بحسب "رولز" هو أن يرى نفسه واحداً من بين العديد من الاشخاص الاحرار المتساوين، وأنهم جميعاً أعضاء في المجتمع السياسي الوطني الذي يكون له مبادئ مقبولة للجميع، في احترام الحقوق العامة.

إن فكرة المواطن كشخص اعتباري له حقوق متساوية في المشاركة في العمليات السياسية المتعلقة بصنع القرار الجمعي هي ما يطرح التبرير العام التي تناولها "رولز" في كتابه الليبرالية السياسية وكانت وراء تصوره عن العقل العمومي؛ فوفقا لرولز، كلما وُضعت الأساسيات الدستورية أو قضايا العدالة الأساسية على المحك، يكون استخدام السلطة السياسية بحاجة إلى تبرير بأسباب أو موجبات يمكن أن يعترف بها علناً المواطنون الذين يحملون وجهات نظر شاملة متوافقة على الاهداف النهائية والقيم الحياتية.(ذيب، 2016، ص152)

لقد كانت نظرية "رولز" امتدادًا لأفكار جون لوك و روسو، فهو يقول إن هدفي هو تقديم تصور للعدالة يُعمم وينقل إلى أعلى مستوى من التجريد لنظرية العقد الاجتماعي كما نجدها، من بين آخرين، لدى جون لوك وروسو وكانط (Rawls, 1987, .p.37)

إن رولز انطلق من مبادئ ليبرالية أساسية عن الحرية فهو انطلق من مبادئ ليبرالية أساسية عن الحرية الفكرية والاعتقادية بوصفها حقاً طبيعياً، والحق في الملكية الفردية وهي في مجموعها تمثل حريات المجتمعات الحديثة التي هي المواطنة في جوهرها، فالنشاط الجماعي الثقافي للجماعات هي ما تعنيه المواطنة عند رولز.

وعليه فإن ما تصبوا اليه النظرية الليبرالية السياسية أنها معنية بالمواطن وليس بالإنسان، فالإنسان مشروع فردي، والمواطن مشروع جماعي يهدف لتحقيق العدالة وحمايتها انطلاقا من ضرورة الانتساب إلى مجتمع عادل يشعر فيه المرء أنه مواطن صالح فاعل فيه وجزء منه.

ويرى ميلر Miller أن النظرية الليبرالية للمواطنة هي السائدة، ليست في النظرية السياسية فقط؛ بل أيضا في أوساط الرأي العام، وهذه النظرية بتركيزها على الحقوق ترى أن المواطنة عبارة عن مكانة قانونية يتمتع بها المواطن الذي ينتمي إلى دولة معينة، فالمواطنة كما يراها ميلر– من وجهة نظر الليبراليين– مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع بها على قدم المساواة أي فرد مواطن في جماعة سياسية.(المعمري، ص9)

ومثلما جاءت نظرية مارشال تأكيدًا على الحقوق، أيضاً كانت النظرية الليبرالية هي الأخرى تؤكد على الحقوق والمصلحة الخاصة، فانهالت الانتقادات التي وصفت هذه النظرية بنظرية المجتمع الاتكالي، ونظرية المواطنة السلبية، التي على ضوئها– كما يروجون– أن المجتمعات التي تفهم المواطنة ضمن هذا الإطار تنتشر فيها الأنانية، والسلبية، والاتكالية، ويغيب عنها الكثير من قيم المشاركة، والتعاون، والعطاء. إلا أن ما تصبوا إليه الليبرالية هو تحقيق المصلحة الجماعية واقتران الفردي بالجماعي من وجهة نظر الليبرالية، فالبحث الفردي عن المصلحة الخاصة يقود– وبصورة ما تلقائية– في نهاية الأمر إلى مصلحة المجموع أو المجتمع.

كما أكد آدم سميث A.Smith1723– 1790 على الدوافع الطبيعية التي غرستها الطبيعة في الإنسان، ليقدم فلسفة طبيعية قوامها القانون الطبيعي، وسبيلها التحرر الاقتصادي من تدخل الدولة. وتعد نفعية جون ستيوارت مل J.S.Mill هي المرتكز في إطاره الليبرالي، ومفادها أن الفرد يسعى لمنفعته الخاصة، مادامت لا تؤثر في مصالح الآخرين أو منافعهم.(قنصوة، 2007، ص9– 10)

في حين أن يورغين هابرماس Yurgen Habermas يفترض الاتصال كقوة داعمة للمواطنة الحقيقية، التي يمارس فيها الشعب سيادته من خلال الاتصال عبر قنوات يستطيع من خلالها المواطنون التعبير عن آرائهم التي تمس قضايا عامة، تثار من خلال فضاء عام يمكن أن يجد فيه المرء نفسه. ومن هذا المنطلق يمكن تتبع آراء "هابرماس" في نظرية المواطنة في أن الشخصيات الفاعلة في مجال الرأي العام

هم المواطنين الذين تأثروا بالنظام السياسي والاقتصادي، الأمر إذن هو إطار عام اتصالي بين هؤلاء الذين يدافعون عن مصالح عامة.(كورتينا، 2015، ص125)

وقد عرض "هابرماس" في كتابه الفعل التواصلي(1981) تصورا شوريا للديمقراطية سينبثق بمقتضاه عقلٌ كونيٌ من التفاعل بين الأفراد، بمعنى التجربة البين – ذاتية. فاعتقاد الإنسان في حقيقة خطابه يجعله يفترض في خطابه إمكانية اتفاق. وإذن فإن ميزة الديمقراطية هي الشكل الاستطرادي التشاوري للإرادة العامة.(ولد يب،2011، ص102)

لقد ناقش "هابرماس" فكرة المواطنة، واعتبرها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية، من حيث هي تعبير عن الخيار الجماعي المشترك، ونجد في تحليله للمواطنة أنه اعتمد على فكرة "المواطنة الدستورية" القائمة على إرادة السياسة، وعلى عقلنة العالم المعيش من خلال تبنيها لعقلانية تواصلية ولهوية أخلاقية.(ركح،2011، ص83) أما فكرة المداولات Deliberations التي عالج بها "هابرماس" التعارض بين النموذجين الليبرالي والجمهوري، فبالنسبة له يكمن امتياز الديمقراطية التداولية في قدرتها على تحقيق المطالب المعيارية الفردانية للمذهب الليبرالي، وكذلك المعيارية الجماعية للمذهب الجمهوري.(ركح، 2011، ص150)

لقد تناول النموذج الليبرالي المواطنة انطلاقا من الحقوق الذاتية التي تعطى لهم من طرف الدول، ومن خلال احترامهم لحدود الملكية الخاصة التي يضبطها القانون مع التزام الدولة بحمايتهم وعدم التعدي على ممتلكاتهم الشرعية. فالليبرالية تؤمن بالمواطنة في نطاق مصالح الأفراد الخاصة، فالمشاركة الفعلية في صنع القرار ليس في نطاق مصالحهم، وبالتالي غير ملزمين بالتعبير عن توجه ديمقراطي كما في النموذج الجمهوري الذي نجد فيه أن منزلة المواطنين لا تتحدد وفق الحريات السلبية، وإنما من خلال الحقوق المدنية وخاصة المشاركة والتعبير والممارسة العمومية وتحمل المسئولية في الجماعة السياسية، فالمسار السياسي لا يتوقف عند حد مراقبة المواطنين لنشاط الحكومة، وذلك بممارسة حرياتهم والمحافظة على حقوقهم الخاصة، وإنما لابد من وجود أرضية مشتركة للتجاذب الديمقراطي بين الحكومة والمجتمع.

فالنموذج الجمهوري يضمن للمواطنين تكوين الرأي والإرادة بحرية ومساواة باعتبار المصلحة المشتركة بينهم. ويقوم النموذج الجمهوري على اكتساب المواطنة (An achievement approach of citizenship)

كما يذهب إلى ذلك "بلانت" Plant حيث المواطنة يجب أن تُكتسب، فهي ليست شيئاً يمكن أن يعطى، فالوطنية ليست شعورًا أو كلمات تردد؛ بل هي ترجمة إلى عمل نافع ومفيد للبلد.(المعمري، ص10)

ويدعم التقليد الجمهوري المواطن النشط والفاضل كنموذج، مثمناً حياة المشاركة العامة على مختلف أشكال الحياة الخاصة التي قد يرتبط بها المواطنون، فمن الشروط الفعلية للمواطنة بحسب الجمهوريين هي أن تدخل كجزء من مصلحة كل شخص ينهمك في النقاش السياسي، حتى لا تبدو له قوانين وسياسات الدولة إملاءات غريبة عليه، ولكن كنتائج اتفاق معقول كان هو جزءاً منه. وهذا إما يتفق مع التزام حقيقي في النشاط السياسي أو مع ما يعتبر شرطاً مسبقاً وضرورياً للأنشطة الأخرى التي لها قيمة جوهرية.(الربيعي، 2016، ص18)

فلكل من النموذجين الليبرالي والجمهوري مبادئ مشتركة، في ما يتعلق بالمواطنة، ولكن لكل نموذج تعامله الخاص معها وفق تصوره الخاص، فالجمهوري يطرح الحريات الأساسية وفق مبدأ السيادة الشعبية، وأن يكون الشعب هو المشرع وهو الحاكم، وأن السلطة تستمد شرعيتها عن طريق الانتخاب، أما النموذج الليبرالي فيقوم على التزاوج بين الحريات الأساسية والحريات الخاصة.

وقد وفر "هابرماس" مفهوما ثنائي المسار بحسب توجه هذين النموذجين، فيمزج بين الفكرتين؛ بحيث يثبت من خلاله أن حقوق الانسان وسيادة الشعب متزامنان ومتبادلان، أي أنه لا يسبق أي منهما الآخر، وكل منهما يعتمد على الآخر. فالسياسة بحسب "هابرماس" هي التعبير عن الحرية التي تنبع في آن واحد من ذاتية الفرد وسيادة الشعب.(فينليسون، 2015، ص120)

سادسا: الدولة والمواطنة والديمقراطية (استعراض للحالة الليبية)

عرف "غرامشي" الدولة بأنها مجمل مركب النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تقوم الطبقة الحاكمة، ليس بتبرير وتثبيت هيمنتها فحسب، بل والنجاح في كسب موافقة الذين تحكمهم.(الحوراني، 2008، ص318– 319) إنها عملية أدلجة وتشويه الرموز الثقافية، والمعتقدات، وانماط الفكر، من خلال تضافر مؤسسات المجتمع التربوية والإعلامية وحتى الدينية في تعميق الولاء والانتماء وتقديم الطاعة.

إن حالة الإكراه والإخضاع التي تمارسها الانظمة غير الديمقراطية، تغيب معها الشرعية والقانونية، وينتفي معها التمثيل الديمقراطي للشعب، باحتكار السلطة، والخروج عن القانون، وتسويغها لقرارات تحول دون ممارسة المواطنة.

إن تعبير السلطوية والحكم المستبد، ترافقت مع الكتابات التي تناولت حرية الانسان وكرامته المفقودتين في ظل الانظمة غير الديمقراطية. فالذي يميز الشرق الاوسط ليس– ببساطة – ظاهرة السلطوية الدائبة والمستديمة، ولكن كثافة السلطوية وزخمها في ظل غياب أية حالة ناجحة من حالات التحول الديمقراطي.(بوسوزنى وأنجريست،2014، ص15) حيث إن عملية التحول الديمقراطي لابد أن تترافق مع متطلبات أساسية أو هيكلية تعمل على إنجاح هذا التحول، وحيث إن البيئة الثقافية في الشرق الاوسط عامة والمجتمع الليبي خاصة تفتقر إلى مقومات هذه الهيكلية الديمقراطية السليمة.

ولكن ماذا عن الدور الذي تقوم به المؤسسات السياسية في عملية التحول الديمقراطي! فليس هناك نظام ديمقراطي لا يقوم على تعددية حزبية تعمل على إقصاء الاحتكارات السلطوية؛ وهو ما تفتقر إليه التجربة السياسية في ليبيا حيث إن تاريخها الطويل مع الحكومات يدل على عدم تمتعها بهذا المقوم من مقومات الديمقراطية، فمن خلال دراسات قام بها مفكرون غربيون اتضح أن التجربة الديمقراطية في الشرق الأوسط بشكل عام تفتقر لمقومات نجاحها. ويلقي "هيرب"، "وكيشافا رزيان"، "وفيكي لانكوهر"، الضوء بأساليب متباينة على وهن الأحزاب السياسية أو غيابها، وأكتشف "هيرب" بأن الملكيات العربية جميعها تفتقر إلى النظام الحزبي القوي.(بوسوزنى وأنجريست، 2014، ص28)

وقد كان مصطلح الحرية حتى الثورة الفرنسية يُستخدم كنقيض للرق والعبودية، تماماً كما كان لفظ الحُر يُستخدم في الحضارة الإسلامية كنقيض للعبد. فقط بعد الثورة الفرنسية بات للحرية المعنى السياسي الذي يتضمن بُعدين: البُعد النافي للقيود التي تكبل ما بات يسمى الحريات؛ فتصبح الحرية بالمعنى السالب مجموعة من الحريات Liberties ؛ ثم بُعد أن الحرية تشمل مشاركة المواطن في تقرير مصيره عبر المشاركة في إدارة شؤون الوطن Free Citizen ، والحرية السياسية والاجتماعية التي تُمارس عبر المشاركة في تقرير المصير وفي صنع القرار هي البعد الثاني الذي يحول الحرية من حرية سالبة إلى حرية موجبة ممارسة. ومن هنا فإن أي نظام ديمقراطي يتألف أولاً من الحريات المدنية التي تضمن فكرة (التحرر من)، وثانيا من (الحرية في) وهذا يعني الحقوق المواطنية السياسية التي تقوم ببناء (الحرية في)

الدولة من خلال المؤسسات، التي تضمن ممارستها. والحرية السياسية هي الحرية المؤسسة التي تضمن مشاركة المواطن في الدولة.(بشارة، 2012، ص48– 49)

وعن الحريات والحقوق كتب "جيفرسون" يقول إن لائحة الحقوق هي أمر يستحقه الشعب أمام إية حكومة على وجه الأرض عامة أو خاصة، ولا ينبغي لأية حكومة عادلة أن ترفضه أو أن تكتفي بمجرد الاستدلال به.(أرندت، 2008 ، ص202) وتعبر "حنة أرندت" عن الحكومة الدستورية بما هي حامية للحقوق بقولها إن الحكومة الدستورية كانت ولم تزل حكومة مقيدة بالمعنى الذي كان مقصوداً في القرن الثامن عشر من (الملكية المقيدة) أي نظام ملكي تقيد سلطته القوانين. كما أن الحريات وكذلك الرفاهية الخاصة هي ضمن نطاق حكومة مقيدة، وضمانها لا يعتمد على شكل الحكومة. إن النظام الاستبدادي وهو الشكل الهجين من أشكال الحكومة وفقاً للنظرية السياسية، هو نظام يستغني عن الحكومة الدستورية، القانونية.(أرندت، 2008، ص202)

ولقد حرصت الدولة في العصر الحديث على وضع ضوابط تحدد وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحقوق وواجبات كل طرف وبين كافة مؤسسات الدولة السياسية بعضها ببعض، وضمنت ذلك كله وثيقة معلنة لكافة أبناء المجتمع حكاماً ومحكومين هي ما يسمى بالمفهوم القانوني أي الدستوري constitutional وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تقوم بوضعها هيئة عليا مختارة من ابناء الشعب تحدد من خلالها شكل الدولة ونظام الحكم، كما تبين السلطات العامة للدولة وعلاقة كل سلطة بغيرها وعلاقة السلطة العامة بأفراد الشعب، كما تتناول بيان الحقوق والحريات المكفولة للأفراد وضمانات ممارستها على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق الغرض منها.(الورداني، 2008، ص8)

من هنا كان الدستور هو بيان يكفل الحقوق والواجبات في إطار من السيادة. فهل السيادة هنا للنظام السياسي ورموزه، أم هي للشعب وما يخوله لممارسة هذه السيادة! لاشك أن كافة الدساتير الوضعية تكفل الحرية بموجب قواعد واضحة تنظم العلاقة السياسية، إلا أن غياب الحريات بغياب دستور واضح هو ما يعقد الحياة السياسية، لا سيما بين أطراف الدولة (الشعب– الحكام) وهو ما يبدو واضحاً في ليبيا قبل وبعد أحداث السابع عشر من فبراير. فتاريخ ليبيا يرتبط منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى الحرب الإيطالية – التركية (1911– 1912) ارتباطا وثيقا بتاريخ نضال شعبها ضد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والروحي للإمبراطورية العثمانية وبمقاومة تاريخ التوسع الاستعماري لإنكلترا وفرنسا والولايات

المتحدة الأمريكية وإيطاليا.(بروشين،2001، ص17) وتؤكد الشواهد التاريخية على ذلك التاريخ الطويل من النضال الوطني لرموز البلاد والشعب، وقد شهدت فترة الحكم العثماني مقاومة وطنية قوية فقد عرفت ليبيا حركات المقاومة والرفض لعمليات الاستبعاد وتسلط الولاة باسم خليفة المسلمين وولايته الدينية، وسوء الأحوال الاقتصادية،..... فكانت انتفاضة سيف النصر في فزان وثورة غومة المحمودي في جبل نفوسة،..... وظهرت في برقة الحركة السنوسية كحركة إصلاح ديني تهدد سلطة الدولة العثمانية في إقليمها.(عميش، 2008 ، ص22) هذا ويذكر التاريخ الدور الذي لعبته الحركة السنوسية كحركة دينية التف حولها السكان في مواجهة الامبراطورية العثمانية. ففي معرض كشفه لدور هذه الحركة وأهميتها في الحياة الاجتماعية والسياسية كتب الرحالة الروسي "آ. ف. يليسييف" الذي زار ولاية طرابلس سنة 1884 يقول في طرابلس يعيش الوالي التركي ويتركز في البلاد فيلق تركي كامل، والسفن الحربية التركية المدرعة تتهادى أحياناً فوق المياه الطرابلسية، ولكن الحاكم الفعلي للصحراء الواسعة في البلاد ليس الباب العالي ولا الموظفين، بل شيخ الحركة السنوسية.(بروشين،2001، ص351-352) وجاء في ذات المصدر أنه مع انهيار الدولة العثمانية وتردي أوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية، باتت الأطماع والصراعات بين الدول الكبرى حول الشرق الاوسط، فقد أصبحت الخارطة السياسية موضعًا تتزاحم فيها أطراف القوى الدولية، وأصبحت الاطماع الأوروبية تتجه إلى ليبيا. في هذا الوقت ... كانت هذه الاوضاع حافزاً لقيام أول تجربة تنظيمية واعية ومدركة لأهمية التعبئة الوطنية الشعبية في مواجهة مخططات الاحتلال، فكان أول تنظيم سياسي شهدته ليبيا في مستهل ولاية الوزير العثماني أحمد رستم باشا 1882.(عميش، 2008، ص23) ففي سنة 1883 ولأول مرة في تاريخ وجود ولاية طرابلس أحدثت في البلاد جمعية سرية لها ميثاق وبرنامج، ويشير مضمون الميثاق ومنهاج الجمعية السرية الأولى في طرابلس إلى أن القوميين المحليين كانوا تحت التأثير الشديد لرواد النهضة العربية وكبار منظريها في نهاية القرن التاسع عشر من أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي، وكان من رموز هذه الجمعية أحمد الأنصاري المؤرخ والشاعر المشهور، والشيخ حمزة ظافر المدني.(بروشين،2001، ص357) وابراهيم سراج الدين، الذي تردد اسمه عبر تاريخ الحركة السياسية في ليبيا.(عميش، 2008، ص30) ومن الوثائق الهامة تلك المقاومة الشرسة التي قادها شيخ الشهداء "عمر المختار" الذي الحق بالعدو خسائر فادحة، وفي سنة 1931 أسرته إيطاليا وأعدمته، إلا أن حركة المقاومة لم تهدأ. ففي سنة 1948 تألف الحزب الوطني الذي أرسل وفداً إلى الدول الكبرى الأربعة التي كسبت الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية

– الاتحاد السوفييتي– بريطانيا– فرنسا) للمطالبة بعهود هذه الدول في استقلال ليبيا، جاء على إثرها مشروع "بيفن – سفورزا" الذي قضى بتقسيم الأقاليم تحت الوصاية الأوروبية، فعبر الشعب الليبي عن رفضه لهذا المشروع بمظاهرات صاخبة، أسفرت عن جملة من الترتيبات من قبل الأمم المتحدة، كان إحداها مساعدة الشعب الليبي في وضع دستور للبلاد.(قشوط، 2016، ص26)

ناهيك عن اللجان في الخارج التي أخذت تطالب بالاستقلال والحرية. ففي الخارج كانت لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي، برئاسة بشير السعداوي، التي طالبت بقيام دولة ليبية حديثة على غرار النظم السائدة في العالم.(العقاد،1966، ص163) واللجنة الطرابلسية التي تألفت في القاهرة التي ظلت تعمل سراً حتى خروج الايطاليين من ليبيا في يناير 1943 (أبوعجيلة، 2006، ص112) هذا الزخم الثوري الوطني رغم مده الصاخب، إلا أننا لا يمكننا إغفال ذلك الصراع الذي نشأ، خاصة عندما يذكر التاريخ دور الدول الأجنبية في تعزيز الخلافات بين الأقطاب التحررية لأجل خدمة مصالحها في البقاء على الاراضي الليبية

إن التاريخ خصب بتلك الأحداث التي كونت ملامح الدولة الليبية الحديثة بكل ما يميز نظامها السياسي، الذي لم ينج على مر السنين من المؤامرات والدسائس في غيبة الإرادة العامة الذاتية، التي تخلصه من الاختناق السياسي، فقد أزفت نهاية النظام الملكي وإحلال البديل في ليبيا في 1 سبتمبر 1969، وقد استمر غياب النظام الديمقراطي الذي قامت من أجله كل حركات المقاومة، فعلى مدي 42 عاما من ثورة 1996 عاش الشعب الليبي دون دستور يعبر فيه عن كيانه، فجاءت الكثير من محاولات الانقلاب التي لم يكتب لها النجاح. ففي عام 1986 كان انقلاب قادة الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا، وانقلاب 1987 الذي قاده فايد إبراهيم فايد، فضلا عن الانقلاب الذي قاده مجموعة من الشباب المنتمين إلى قبائل معروفة كقبيلة المزاريع ، إلى جانب انقلاب 1991 الذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة.(عبيد،2011، ص35) ثم توالت الإخفاقات في مشاريع إصلاحية غير مجدية للاقتصاد نتج عنها حالة من عدم الاستقرار السياسي، وكان آخر وأبرز هذه الأخطاء من خلال إعلانه برفض الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب واصفا إياها في خطاب له في تشرين الأول 2007 بأنها عار بحق الحكومات التي تتعامل بها.(عبيد،2011، ص39)

ثم ماذا بعد رحلة تاريخية طويلة من الحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ إنها أحداث عنيفة اجتاحت المنطقة المتوسطية بإعصار الجماهير الغاضبة، والتي زكت جذوة نيرانها أيضا

أيديولوجيات مستترة لم تفصح عن نواياها، بل وجدت في الغليان الجماهيري على أنظمة الجور والمهانة سبيلاً للقفز على طموحات الجماهير المتعطشة للحرية، وكانت ليبيا مسرحا لأعنف وأشرس مظاهر الثورة في 17 من فبراير 2011، يرافقها حلف الناتو حيث استمرت الأحداث الدموية ثمانية أشهر راح ضحيتها الألاف من الليبيين شرقاً وغرباً وجنوباً.

وبعد سونامي فبراير 2011 وجد الليبيون أنفسهم في خضم رهيب أمام الإسلام السياسي وبعض الدول الدافعة بهذا التيار. فمن الأمور التي قام بها هذا التيار تزييف الانتخابات في 2012 لصالحها، وكذلك وقوفه إلى جانب المؤتمر الوطني وإصراره على بقائه بعد انتهاء صلاحيته في فبراير 2014 ورفضه تسليم سلطاته التشريعية للبرلمان المنتخب في 2014.(شنيب،2018، ص6) والمتتبع للشأن السياسي الليبي عن قرب، يدرك أن اللعبة الحقيقية، هي ما يتم تداوله من وراء الكواليس بين الفرقاء الليبيين، وأن ما يظهر منها للعلن، ما هو إلا النزر القليل من مكابرة سياسية أقل ما يقال عنها، أنها لعبة مصالح ضيقة، واللاعب الأبرز فيها المال السياسي الفاسد الذي أفلح حتى الآن في شراء الذمم وإبرام صفقات لشراء الولاء في ماراثون عبثي لا يقيم وزنا للمصالح العليا للدولة الليبية، ولا المعاناة اليومية للمواطن الليبي الذي تطحنه الفاقة والعوز وقلة الحيلة في بلد ينام على بحيرة من النفط قُدر مخزونها ب77 مليار برميل أي حوالي 6% من الاحتياطي العالمي.(العلوي، 2017، ص5)

ولا يخفى على أحد أن هذا السياق السياسي يتعدد فيه الفاعلون السياسيون سواء من هم في سدة الحكم أو المنضوون تحت حركات تدعي الصفة الوطنية التحررية، ولاشك في حالة الفوضى والتأزم التي ترافقت مع الصراعات السياسية على السلطة. فمع تزايد حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية بين الفرقاء الليبيين، وتغليب الولاءات القبلية، والجهوية، والمناطقية على الولاء الوطني، لم يعد هناك حس مشترك بوحدة الانتماء الوطني، الذي يجمع كُلَ الليبيين حول أهداف وطنية عليا تتمثل ببناء الدولة الحديثة القائمة على العدالة والمساواة والديمقراطية.(الدسوقي، 2013، ص7) فالمشهد الليبي الحالي يفتقر للحكامة حول دستور يعترف بالاختلافات الجوهرية، وهو ما جعله متجمدًا لهذه اللحظة في الآلة السياسية المعقدة. فقد تشكلت هيئة الدستور الحالية في سياق أحادي لا يعترف بالتنوع ويتعايش مع الاختلاف. وسط مطالبات "الأمازيغ والطوارق والتبو" في اجتماعات المؤتمر الوطني وداخل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وكيف كانت المواقف منها، على أنها انفصالية، فمطالب كل المدن الليبية، هو

الاعتراف بالتنوع والنظر للحقوق والواجبات على أساس المواطنة التي يتم التنصيص عليها في دستور توافقي.(رشاد، 2016، ص9- 10)

كل هذه التداعيات السياسية كان لابد أن تؤثر في بنية وهيكلية المجتمع الليبي، فالفساد السياسي الذي استشرى وقضى على الآمال العريضة للشعب الليبي، الذي واجه بصدور تتحدى الرصاص يدفعها يقين بتحول يحمل بين طياته غداً واعدًا ومستقبلاً مشرقًا بالديمقراطية والحرية، التي طالما نسجتها مخيلة الأجيال على مر الأعوام من التاريخ الليبي، لتصطدم بواقع قضى على كل بارقة في دولة الديمقراطية والحريات، الأمر الذي عكس انهزاماً في الشعور الوطني لأفراد المجتمع ، انعكس على سلوكه في كل مظاهر اللامبالاة وعدم المسئولية، فليس من شك أن المسئولية الوطنية والحس الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً، بحيز الحرية واحترام الذات الذي يتحقق بتوافر الحقوق بما يضمن الولاء بالواجبات تجاه الوطن، إنها الوعي بالمواطنة التي تتلاشى بتلاشي الإحساس بالانتماء لنظام سياسي لا يعبر عن الديمقراطية الحقة، التي هي- وكما يراها محمد عابد الجابري- نظام سياسي، اقتصادي، اجتماعي، قوامه ثلاثة أركان: ضمان حق الإنسان في الحرية والمساواة، مأسسة الدولة من خلال مؤسسات سياسية ومدنية، ثم التداول السلمي للسلطة على أساس حكم الأغلبية دون التفريط بحقوق الاقلية.(الجابري، 1994، ص86)

سابعا: النتائج والتوصيات

النتائج

1- ارتباط المواطنة بالعدالة والمساواة والحرية فهذا الثالوث هو ما يعطي للحقوق صفة الطبيعية.

2- أصبحت المواطنة، وخاصة في السنوات الأخيرة من المواضيع ذات الأهمية التي ترتبط بمسألة الهوية والانتماء.

3- لا يمكن تصور نظام يحمي حقوق المواطن خارج نطاق الديمقراطية كنظام سياسي.

4- الحالة الليبية تفسر التاريخ السياسي للعلاقة بين المواطنة والديمقراطية.

4- النموذجان الليبرالي والجمهوري وضعا تصورًا للمواطنة انطلاقا من معتقدهما الخاص، ولكنهما يلتقيان كمسارين مكملين لبعضهما.

5- كل النقاشات التي أثارها المفكرون حول المواطنة أعطت لأبعادها عمقاً ووضوحاً فلسفياً وحقوقياً وقانونياً وسياسياً.

التوصيات

1- الاهتمام بعقد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش على مستوى الفئات المختلفة للرأي العام (خاصة دوائر التأثير من الإعلاميين والمعلمين ورجال الدين والمفكرين) للتعبئة حول القضايا المرتبطة بالمواطنة.

2- تقديم ورش عمل وتدريب في مجال نشر ثقافة المواطنة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاهتمام والخبرة في هذا المجال.

3- متابعة دورية لوجه انتهاكات حقوق المواطنة والكشف عن أسبابها وحجمها ونتائجها ويتم نشرها في تقارير دورية تختص بهذا المجال.

الخاتمة

رغم أهمية مفهوم المواطنة حقوقياً ودستورياً وارتباطه بالحريات والعدالة والمساواة، إلا أنه من المفاهيم الشائكة الذي تختلف فيه وجهات النظر، فالسلطات المدنية بجميع أشكالها تدعي حمايتها لحقوق الأفراد، ولكن الواقع الفعلي قد يتعارض مع اتجاهات بعض أنواع السلطات، وخاصة الشمولية في الانفراد بالممارسة السياسية دون أفراد الشعب، ناهيك عن الاتجاهات النظرية التي تتجاذب هذا المفهوم بين مواطنة بالمفهوم الليبرالي والنيوليبرالي، وبين المفهوم الجمهوري وحتى التوفيقي، إلا أن الاهتمام المتزايد بحقوق الانسان وخاصة في هذا الخضم من المشاهد السياسية المتواترة على تصعيد التوتر السياسي وتغليب مصالح النُخب واستغلال السلطة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة، أدى إلى إلحاح الشعوب في المطالبة بحقوقها، وخروجها غاضبة أمام القهر والتعسف وهدر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتصعيد في الموقف الشعبي لحد العصيان المدني والاحتجاجات والثورة، فالمواطنة نظام يتقاسمه الشعوب والحكومات يتمثل في حقوق وواجبات يتعهدها القانون وتحميها التشريعات، لضمان المسار الديمقراطي المنشود، الذي دافع عنه المفكرون والفلاسفة في كل العصور.

وليس أدل على مدى ارتباط هذا المفهوم بالكيان السياسي، أن الأحداث السياسية التي شملت حدود جغرافية معينة، أدت إلى اشتعال الحروب وضياع الحقوق، والتدني في كافة الجوانب في الدولة، كل هذه الظروف أدت إلى الانفصال بين الشعب والكيان السياسي، فأصبح الأفراد ينتهكون القيم المجتمعية بحجة ضياع حقوقهم، وهي نتيجة لا يمكن إلا أن تظهر على مسرح حياة الأفراد، وهي ما يؤدي بالضرورة إلى مختلف أنواع ومظاهر ألاانتماء، يبررها الانفصال ويقودها التهميش، والذي بدوره يعمل على انهيار الدولة وتخلفها عن ركب الحضارة.

المراجع العربية

الكتب

1- أرندت، حنة، (2008)، *في الثورة* ، ط1، ترجمة(عطا عبد الوهاب)، الحمراء، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

2- الحوراني، محمد عبد الكريم، (2008)، *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع*، ط1، اربد، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

3- الدجاني، أحمد صدقي، (1999)، *مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية*، ط1، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث

4- الشاهر، إسماعيل ، (2017)، *دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة*، المركز الديمقراطي العربي، ط1 برلين، المانيا ،

5- الصاقوط، محمد، (2007)، *المواطنة والوطنية: الموسوعة السياسية الصغيرة*، ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة

6- العقاد، صلاح ، (1966)، *العرب والحرب العالمية الثانية*، ط1، القاهرة

7- الورداني، أيمن أحمد، (2008)، *حق الشعب في استرداد السيادة*، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي

8- إيبرلي، دون إي، (2003)، *بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين*، ط1، ترجمة (هشام عبد الله)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

9- بدوي، أحمد زكي،(1982)، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، ط1، بيروت، مكتبة لبنان

10- بروشين، نيكولاي إيليتش، (2001) *تاريخ ليبيا في العصر الحديث: من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين*، ط2، ترجمة (عماد حاتم) ، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديدة المتحدة

11- بشارة، عزمي، (2012)، *في الثورة والقابلية للثورة*، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

12- بوسوزنى، مارشا بريبشتاين وأنجريست، ميشيل بينر ، (2014)، *السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة*، ط1، ترجمة (طلعت غنيم حسن)، القاهرة، المركز القومي للترجمة

13- خالد، محمد خالد، (1974)، *الديمقراطية أبداً*، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد

14- ذيب، ثائر ، (2016)، *الليبرالية والديمقراطية في فكر جون رولز*، تبين، (ع17)

15- ركح، عبد العزيز،(2011)، *ما بعد الدولة: الأمة عند يورغن هابرماس*، ط1، الجزائر، منشورات الاختلاف

16- ريان، فكرى حسن،(1993)، *التدريس- أهدافه- أسسه- أساليبه- تقويم نتائجه- تطبيقاته*، القاهرة، عالم الكتب

17- ريتور، فيليب ، (2008)، *سوسيولوجيا التواصل السياسي*، ط1، ترجمة (خليل أحمد خليل)، بيروت، لبنان، دار الفرابي

18- شنابر دومينيك وباشولييه كريستيان، (2016)، *ما المواطنة*، ط1، ترجمة (سونيا محمود نجا)، القاهرة، المركز القومي للترجمة

19- عامر، طارق عبد الرؤوف،(2011)، *المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية وعربية*، ط1، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

20- عكاشة، ثروت، (1990) *المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية*، ط1، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر

21- عميش، إبراهيم فتحي، (2008)، *التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا* ، ط1 ، برنيق للطباعة والترجمة والنشر

22- فينليسون، جيمس جوردن، (2015) *يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جداً*، ط1، ترجمة (أحمد محمد الروبي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة

23- قشوط، مختار خليفة، (2016)، *حول المجتمع الليبي* ، ط1، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية

24- قنصوة، ياسر،(2017)، الليبرالية: *الموسوعة السياسية للشباب*، ط1، شركة نهضة مصر

25- كورتينا، عديلة، (2015)، *مواطنون في العالم نحو نظرية للمواطنة*، ترجمة(علي المنوفي)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

26- محمود، محمد عثمان، (2014)، *العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: بحث في نموذج رولز*، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

27- ناش، كيت ، (2013)، *السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة*، ط1، ترجمة (حيدر حاج اسماعيل)، بيت النهضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

28- نصر، محمد عبد المعز، (1981)، *في النظريات والنظم السياسية*، بيروت، دار النهضة العربية

29- هادي، رياض عزيز، (2005)، *حقوق الانسان: تطورها- مضامينها- حمايتها*، بغداد

30- هانسن، فيليب وأرندت، حنة (2018)، *السياسة والتاريخ والمواطنة*، ط1، ترجمة (خالد عايد أبوهديب)، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

31- هايك، ف. أ.، (1994)، *الطريق للعبودية*، ترجمة (محمد مصطفى غنيم)، بيروت، دار الشروق

32- ولد يب، سيدي محمد، (2011) *الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية*، ط1 عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

التقارير والدوريات

1- أبو عجيلة، محمد الهادي عبد الله، (2006)، *دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية*، مجلة الساتل، مج1، (ع1)، ص112

2- الجابري، محمد عابد ، (1994)، *مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية الاسلامية في: حقوق الانسان في الفكر العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص86

3- الخليف، شروق بنت عبد العزيز وإسماعيل، محمد بن خليفة،(2013)، *المواطنة وتهزيز العمل التطوعي*، السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ص23

4- الدسوقي، أبو بكر، (2013)، *الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية*، (ع192)، ص7

5- الربيعي، علي رسول حسن ،(2016)، *وحدة المواطنة وتعددية الجماعات: إشكالية الوحدة المعقدة في الفلسفة السياسية المعاصرة*، الرباط، المغرب، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ص6 ص18

6- العلوي، الحسين الشيخ، (2017) *مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته* ، تقارير http://Studies.aljazeera.net Jcforstudies@aljazeera.net

7- الكندري، يعقوب يوسف، (2011)، *قيم الانتماء الوطني والمواطنة: دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي*، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (ع 142)، ص29

8- الكواري، علي خليفة،(2001)، *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية*، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص25 ص26

9- بن شمس، ندى علي حسن، (2017) *المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين*، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، الناشر الدولي (ISBN)، ص42 ص45

10- جمعة، حسين، (2006)، *الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي*، سوريا، (ع25)، ص26

11- شقير،حفيظة و فراوس، يسرا ، (2014)، *الشباب والمواطنة الفعالة* ، تم إنجاز هذا الدليل في إطار برنامج العمل بين ائتلاف جمعيات حافلة المواطنة (Bus Citoyen) و صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ص12

12- عبد الحي، رشا رضوان،(2018)، *المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات*، كتاب اعمال الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي: التربية على المواطنة وحقوق الانسان، لبنان، ص33

13- عبيد، منى حسين، (2011)، *أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا* ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، (ع51)، muna@yahoo.com

14- عمار، رضوى، (2014)، *التعليم والمواطنة والاندماج الوطني*، مجلس الوزراء المصري: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، ص7

15- غلاب، عبد الكريم، (1998)، *أزمة المفاهيم وانحراف التفكير*، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص62

16- لبوز، عبد الله ، (2018)، *مفهوم المواطنة بين التأصيل الإسلامي والحداثة الغربية*، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، لبنان، الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي، التربية على المواطنة وحقوق الانسان، ص23

المصادر الالكترونية

1- المعمري، سيف بن ناصر بن علي، *المواطنة: مقاربة حديثة للمفهوم وأبعاده*، جامعة السلطان قابوس، ص9 ص10 saifn@squ.edu.Com

2- رشاد، إسماعيل، (2016)، *تفكيك مستويات الصراع محليا ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا*، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، WWW. Loopsresearch.com

3- شنيب، محمد،(2018)، *الذاكرة الليبية بين ديسمبروسبتمبر وفبراير*
amazighworld@gmail.com

الرسائل العلمية

1- أبو زكري، رشدي، (2014)، *المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية* "الكويت نموذجا" رسالة ماجستير

2- العقيل، عصمت حسن والحياري، حسن أحمد، (2014)، *دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة*، المجلة الاردنية في العلوم والتربية مج 10 (ع4)

3- صقر، وسام محمد جميل، (2010)، *الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة* "دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة"، رسالة ماجستير

4- عبد الزبيدي، صباح حسن، *(2014) مفهوم المواطنة في سياسة البحث العلمي الجامعي في العراق الجديد لمواجهة الفساد بكل أشكاله* "دراسة مستقبلية" رسالة دكتوراه

5- عبيس، منذر محمد، (2017)، *تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين* "دراسة مسحية"

6- الصغير، محمود علي أحمد، (2015)، *دور ثورة 25 يناير في تفعيل قيم المواطنة النشطة لدى الشباب المصري "دراسة ميدانية مقارنة على الريف والحضر"* رسالة ماجستير

ثانيا: المراجع الاجنبية

Books

1 - Rousseau. J.J. (1966) Le Contrat Sociale .Paris. Granier – Flammarion

2 - Rawls. Jhon (1971) Theorie de la Justice .Publie en . Traduction en Francais en 1987 par Golette Audard . Le Seuil

Dissertations

1- Hymphreys, M,(2011). Anew Generayion of Leaders for eastern Europoe: Values and attitudes for active citizenship. Chistion Higher Education

2- Martin, T. and Yap, P(2011) . Civic. Disparities: Exploring Student's Perceptions of citizenship Within sing a pore's Academic Tracks Theory and resarchin Social Educatoin

Summary

The concept citizenship evolved in sociological thought

A case study of Libyan society

The research aims to review the evolution of the concept of citizenship in sociological thought, as it is a subject of debate about civil, political and social rights, which are the rights that give every individual in every society .the status of a citizen, through conscious participation in an atmosphere of democracy

The diagnosis of the Libyan reality in this research came from the period extending from the ottoman rule until the events of February 2011, to find out the political and social life, and its reflection on the spirit of citizenship in it, along with what the people saw during it in terms of movements against tyranny and a struggle for a life .dominated by an atmosphere of democracy and sovereignty

The research concluded: The link of citizenship with justice, equality and freedom. In recent years, citizenship has become one of the important topics related to the issue of identity and belonging. It is not possible to imagine a system that protects citizen rights outside the scope of democracy as a political system. The Libyan reality came to diagnose this relationship, that the liberal and republican models they conceived of citizenship based on their own beliefs, but they are complementary to each other. All discussions raised by thinkers about .citizenship have given its dimensions a philosophical, legal, and political depth and clarity

The concept citizenship evolved in sociological thought